جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

القانون واجب التطبيق على الميراث الرقمي

(دراسة تحليلية)

أطروحة تقدمت بها الطالبة رشا ميثم مجيد أبو كلل

الى مجلس قسم القانون في معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات منح شهادة الدكتوراه في القانون الخاص

بإشراف

الاستاذ الدكتور نظام جبار طالب

1444 هـ

2022 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أو كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾

صدق الله العلي العظيم . النساء (7)

الاهداء

إلى الرجل الطاهر الكريم ... الذي صنع طفولتي بيديه الكريمتين .. بعد الله سبحانه وتعالى ....

أبي...حفظة الله ورعاه

إلى تلك الوردة الفواحة التي لا أزال استنشق شذاها حتى الآن ... إلى صاحبة اليد المعطاءة ...

أمي... متعها الله بالصحة والعافية.

إلى السند والعضد والساعد أخواني وأخواتي ... أزف لكم الإهداء حباً ورفعةً وكرامةً

إلى زينة حياتي ... ومصدر سعادتي ...

أولادي أمدهم الله بعونه وتوفيقه ومتعهم بالصحة والعافية

إلى .. كل من علمني حرفاً طيلة مسيرتي التعليمية وأنار لي طريق العلم والمعرفة.

أهدي هذا العمل كشمعة في دروب المعرفة

والله ولي التوفيق

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين المنتجبين .

يتطلب من بالوفاء وأنا اقدم اطروحتي أن اسجل خالص تقديري ووافر امتناني إلى استاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (نظام جبار طالب)

عميد كلية القانون – جامعة القادسية – الذي شرفني بقبوله الاشراف على اطروحتي ولما احاطني به من الرعاية الكريمة وما أبداه لي وبأستمرار من التوجيهات العلمية القيمة وما ذكرني به من المصادر المهمة طيلة فترة اعدادي للاطروحة ادعو الله له بالتوفيق والنجاح.

واتقدم بأسمى الشكر ووافر التقدير العرفان بالجميل لاستاذي وأبي الروحي الدكتور (عزيز كاظم جبر الخفاجي) الذي له الفضل الأسبق في غرس روح البحث العلمي في نفسي وتشجيعي ومساعدتي وترك بصماته في مسيرتي الدراسية فجزاه الله خيراً عني وأبقاه سنداً وذخراً دائماً لطلبة العلم في هذا المجال المقدس.

وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى مقرر قسم القانون الدكتور (خالد غالب مطر) لما فيه لي من مساعدة وتوجيه فجزاه الله مني خير الجزاء . وأعبر عن خالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الكرام لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذه الاطروحة ولاسيما أساتذة معهد العلمين للدراسات العليا الذين نهلت من معرفتهم العلمية خلال مدة الدراسة .

وكذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا وجميع الموظفين العاملين في إدارة المعهد لما قدموه لي من معاونة صادقة .

وأخيراً لا يفوتني ان اشكر كل من ساعدني في هذا المجال ، فلهم مني الدعاء بالتوفيق جميعاً .

الباحثة

الملخص

الميراث الرقمي هو عملية نقل الوسائط الرقمية (الشخصية) في شكل أصول وحقوق رقمية إلى الورثة. وتتضمن العملية فهم وتكييف الأصول الرقمية والتعامل معها بعد وفاة الشخص من خلال تحديد القانون واجب التطبيق بوجود العنصر الأجنبي. ويفرض العصر الرقمي تحديات جديدة على القانون بشكل عام، والقانون الدولي الخاص بشكل اكثر خصوصية. وتتجلى هذه التحديات بمجموعة من الأسئلة بشان مصير الحسابات والبيانات والنقود الرقمية الخاصة بالشخص عند الموت، ومن يملك هذه الأصول الرقمية؟ وكيف يتم حل التنازع التشريعي لتحديد القانون واجب التطبيق على الإرث الرقمي بين الورثة ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت ؟. فالميراث الرقمي موضوع معقد بشكل كبير لما ينطوي عليه من تعقيدات تكنلوجيه وقواعد فنية وعلاقات متشعبة واصول افتراضية متداخلة، تخص قوانين عدة وتحتاج إلى منظومة تشريعية متكاملة.

لذا ستركز الاطروحة على مشكلة قدرة قواعد ومبادئ القانون الدولي الخاص على تنظيم هذه العلاقات الدولية الخاصة في سياق التطور الرقمي للدولة والمجتمع والاقتصاد. وستتم دراسة تحول قواعد القانون الدولي الخاص فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية عبر الحدود المتعلقة بالتقنيات الرقمية وعلى وجه الخصوص تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية. فغالبًا ما يكون للميراث الذي يشمل أصول رقمية عنصر أجنبي، وبالتالي فإن قواعد تنازع القوانين ستكون وثيقة الصلة لحل هذه النزاعات. وتقليديًا ، تعمل قواعد الاختصاص القضائي والقانون واجب التطبيق على أساس عوامل الربط الإقليمية التي تعتمد في النهاية على القدرة على تحديد مكان الأفعال أو أنتماء الأشخاص كمسائل فاعلة ضمن نظام قانوني معين وإثبات وجود صلة حقيقية وجوهرية لتلك الأفعال وأنتماء الأشخاص لذلك النظام القانوني. ولكن عندما يكون الشيء أو الشخص موجودًا فقط في بيئة افتراضية ويمكن تغييره على الفور في جميع أنحاء العالم ، فإن هذا يمثل تحديًا للنموذج التقليدي الذي تنظمه قواعد التنازع.

ومع ذلك، تحلل هذه الاطروحة الصعوبات التي تعترض قواعد القانون الدولي الخاص التقليدية، وتعرض الأفكار والاراء والتطبيقات لحل العديد من مشاكل تنازع القوانين من خلال تطبيق عملي للقواعد التقليدية والتركيز على كيفية تنظيم مسائل تنازع القوانين بشان وراثة الأصول المشفرة. وفي الحالات التي لاتقدم قواعد القانون الدولي الخاص التقليدية الحل، فان الاطروحة تبين خارطة الطريق للحلول العملية

المطروحة لقضايا القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية. ومما لا شك فيه أن هذا التطويع للقواعد التقليدية أو الاستحداث لقواعد أو حلول جديدة سوف يساعد في تطوير قواعد القانون الدولي الخاص بشأن التعامل مع هذه الأصول ، والتي تسارعت وتيرتها في العالم وامسى موضوع معالجتها مسالة حيوية جدا.

المحتويات

الآية	ب
الاهداء	ج
شكر وعرفان	د
المستخلص	هـ – و
المقدمة	6-1
الفصل الأول: تحديات القانون الدولي الخاص في الميراث الرقمي	56-7
المبحث الاول: ماهية الميراث الرقمي	34-9
المطلب الأول: مفهوم الميراث الرقمي	24-9
الفرع الأول: تعريف الميراث الرقمي	15-10
الفرع الثاني:تصنيف الميراث الرقمي	24-15
المطلب الثاني: تمييز الميراث الرقمي عن المفاهيم المشابهة	34-24

الفرع الأول: الوصية الرقمية "Digital Will"	30-24
الفرع الثاني: المفاهيم القانونية ذات الصلة بالميراث الرقمي	34-30
المبحث الثاني: تنظيم الأصول الرقمية في القانون الدولي الخاص	56-35
المطلب الأول :محددات تنظيم الاصول الرقمية في القانون الدولي الخاص	47-38
الفرع الأول: ماهية تقنية البلوكشين	44-39
الفرع الثاني: محددات البلوكشين من منظور القانون الدولي الخاص	47-44
المطلب الثاني: القواعد الملائمة للاصول الرقمية في القانون الدولي الخاص	56-47
الفرع الأول: تنظيم الاصول الرقمية وفقا لمناهج القانون الدولي الخاص	52-48
الفرع الثاني: تقييم الآراء المطروحة	56-52
الفصل الثاني : التكييف القانوني التركة الرقمية	125-58
المبحث الأول: تكييف التركة الرقمية الشخصية	90-60
المطلب الأول: تكييف عناصر الفيسبوك	79-61
الفرع الأول: تكييف حساب الفيسبوك	71-63
الفرع الثاني : تكييف محتوى الفيسبوك	79-71
المطلب الثاني: حقوق الورثة في عناصر الفيسبوك	90-79
الفرع الأول: الاتجاه الرافض للتوريث	84-79
الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد للتوريث	90-84
المبحث الثاني: تكييف التركة الرقمية المالية	125-90
المطلب الأول: العناصر الرقمية ذات المحتوى المالي المحض	**103-92**
الفرع الأول: تكييف النقود الالكترونية	97-92
الفرع الثاني: تكييف عملة البتكوين	103-98
المطلب الثاني: العناصر الرقمية ذات المحتوى المالي الفكري	125-104
الفرع الأول: تكييف الحقوق المالية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية	119-105
الفرع الثاني: تكييف الحقوق الادبية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية	125-119
الفصل الثالث: اتجاهات تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية	182-126

المبحث الأول: الاتجاه التقليدي في تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية	157-129
المطلب الأول: تصدع الاتجاه التقليدي في تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية	147-130
الفرع الأول: مرتكزات الاتجاه التقليدي	140-131
الفرع الثاني: محددات الاتجاه التقليدي الخاصة بالتركة الرقمية	147-141
المطلب الثاني: تطويع الاتجاه التقليدي لتحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية	157-147
الفرع الأول: عدم القدرة على التطويع ومرحلة نشوء قواعد جديدة	153-148
الفرع الثاني: امكانية التطويع	155-153
المبحث الثاني: الاتجاه العملي في تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية	183-157
المطلب الأول : العقود الخاصة كبديل للقانون واجب التطبيق على التركة الرقمية الشخصية.	170-157
الفرع الاول: الية إبرام العقود الخاصة المنشئة للاصول الرقمية	163-158
الفرع الثاني: الفرع الثاني: موقف العقود الخاصة من ميراث الأصول الرقمية الشخصية	170-163
المطلب الثاني: القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية المالية	183-171
الفرع الأول: دور التكنولوجيا في تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية المالية	177-171
الفرع الثاني: التوفيق بين التكنلوجيا وقواعد التنازع التقليدية	183-177
الخاتمة	189-184
المصادر	203-190